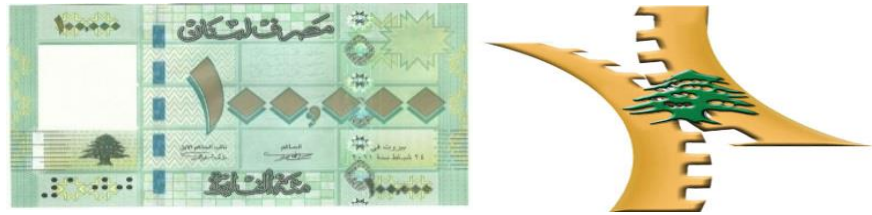


الصناعة والآلة

وما بينهما



إعداد

الباحث الإقتصادي

بسّام جوني

الفهرس

3	مقدمة
3	أولاً: سعر الصرف والمعادلة تجاه الناتج القومي
4	ثانياً: وزارة الصناعة وخطتها
6	ثالثاً: الصناعة والليرة
6	خاتمة

يعتمد استقرار النظام النقدي اللبناني بشكل أساسي على ثبات سعر صرف الليرة الذي يركز بدوره على مبدأ العرض والطلب في سوق المال. ويتحدد سعر صرف الليرة بالنسبة إلى الدولار الأمريكي عند نقطة التوازن بين العرض والطلب على العملات. مع الإشارة إلى أنّ المصرف المركزي كان يمتلك مخزوناً احتياطياً قدره 1.2 مليار دولار أمريكي من العملات الأجنبية عام 1993، في حين تخطت الاحتياطيات من العملات الأجنبية والذهب سنة 2017 عتبة 50 مليار دولار أمريكي (مصرف لبنان 2017).

أولاً : سعر الصرف والمعادلة تجاه الناتج القومي

يعني ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من حيث المبدأ إقتصاداً وطنياً قوياً ومتعافياً، الأمر الذي يفسر ارتفاع قيمة عملة هذا الإقتصاد مقارنةً بعملات الدول الأخرى ذات الناتج المحلي الضعيف، وبالتالي زيادة الطلب على عملة الدولة ذات الناتج المحلي الإجمالي القوي والمنتامي. ويُعتبر القطاع الصناعي مكوناً أساسياً وفعالاً في الإقتصاد اللبناني تبين لنا من الدراسة الإحصائية المفصلة التي أعدتها وزارة الصناعة عام 2017 لعينة من 1975 مصنعاً مرخصاً لدى الوزارة (علماً أن عدد المصانع المرخصة لدى الوزارة بلغ حوالي 5100 مصنعاً يُضاف إليها حوالي 2000 مصنع من المصانع المرخصة سابقاً من المحافظين أو غير المرخصة والتي تعمل على قوتها) أن الناتج الصناعي لهذه العينة قد بلغ 6.6 مليار دولار ، الأمر الذي مفاده باحتسابنا للناتج الصناعي العام الذي نستطيع تقديره بحوالي 13.2 مليار دولار أميركي يشكل الإنتاج الصناعي ما يعادل حوالي 25% من الناتج المحلي اللبناني البالغ حوالي 53 مليار دولار أميركي.

. ويقاس مؤشر الإنتاج الصناعي التغيرات في الإنتاج لمعظم القطاعات الصناعية. وبدل ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي على النمو الإقتصادي المستدام الذي يرى فيه المستثمرون فرصة سانحة لتحقيق الربح بزيادة الإستثمارات في القطاع الصناعي ما يساهم بدوره في زيادة الطلب على الليرة.

يؤدي انخفاض العجز في الميزان التجاري المترافق مع ارتفاع حجم الطلب على الصادرات الوطنية إلى زيادة الطلب على الليرة مقارنةً بالعملات الأخرى مما قد يزيد من سعرها على المدى الطويل. وعلى العكس، يؤدي ارتفاع العجز في الميزان التجاري المترافق مع انخفاض حجم الطلب على الصادرات إلى

زيادة الطلب على عملات أخرى وانخفاض سعر الليرة على المدى الطويل. ويعتمد اقتصاد لبنان الحالي بنسبة عالية على استهلاك السلع الأجنبية التي يؤمنها عبر الإستيراد والتي يدفع ثمنها بالدولار، لذلك يصبح سعر صرف الليرة مقابل الدولار مكوناً إقتصادياً مهماً يؤثر على القدرة الشرائية لليرة اللبنانية. وارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار يجعل من صادراتنا الصناعية والزراعية مرتفعة الثمن بالنسبة للدول التي تستورد من لبنان. وبذلك تضعف القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الأسواق العالمية ويؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات الصناعية. كذلك، يؤدي ارتفاع الواردات إلى ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري الذي يعادل 20.87 مليار دولار أمريكي حسب أرقام الجمارك اللبنانية سنة 2017.

ويترتب على العجز تزايد العبء على ميزان المدفوعات والذي قد لا تتحمّله احتياطات لبنان من العملات الأجنبية وبالتالي يزداد الضغط على سعر صرف الليرة اللبنانية أمام العملات الأجنبية. ونتيجة لذلك تنخفض القدرة الشرائية لدى المواطن اللبناني والتي تظهر في صورة التضخم وارتفاع الأسعار الإستهلاكية التي تطال معظم الأسر في لبنان. ولتحقيق الإستقرار النقدي في هذه الحال، يتدخل المصرف المركزي بائعاً العملة الأجنبية لكي يحقق التوازن الإقتصادي في سوق المال ويحافظ على سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل العملة الأجنبية. وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض احتياط المصرف المركزي من العملات الأجنبية وزيادة الضغط على قيمة الليرة اللبنانية، خصوصاً عندما يترافق مع ارتفاع قيمة الواردات. على سبيل المثال، كلف تدخل مصرف لبنان في الأسواق المالية لحماية الليرة في سنة 2005 ما يقارب 1.5 مليار دولار أمريكي.

وتعتمد موجودات مصرف لبنان بشكل أساسي على احتياطات المصارف اللبنانية، التي تكون ملزمة بحسب القانون، بوضع جزء من موجوداتها لديه. وتزيد موجودات القطاع المصرفي اللبناني حالياً على 216.5 مليار دولار أمريكي (أرقام مصرف لبنان - 2018) وكلما ارتفعت الودائع النقدية للمصارف اللبنانية يحصل مصرف لبنان تلقائياً على جزء منها كإحتياطي. وعليه، يؤدي تدفق العملات الأجنبية إلى المصرف المركزي إلى زيادة إحتياطه منها، الأمر الذي يخوله القيام بدور أكبر وأفضل عبر التدخل دائماً للمحافظة على سعر صرف الليرة اللبنانية وحماية قدرتها الشرائية.

ويأتي قسم من تدفق العملات الأجنبية إلى المصارف اللبنانية من باب الصادرات الصناعية وللحفاظ على هذا التدفق من العملات الأجنبية علينا العمل على زيادة الصادرات الصناعية عبر دعم الصناعة اللبنانية.

ثانياً: رؤية وزارة الصناعة وخطتها

كانت وزارة الصناعة اللبنانية السبّاقة في هذا المضمار حيث أخذت المبادرة ووضعت رؤيتها التكامليّة (لبنان الصناعة -2025) وأطلقتها خلال اليوم الوطني للصناعة اللبنانية وبدأت العمل على تطبيقها منذ إعلانها في 2 حزيران 2015 ضمن الإمكانيات المحدودة المتوفّرة. من ثمّ أنجزت الوزارة في أوائل شهر أيار من عام 2016 صياغة **خطة العمل التنفيذية لرؤيتها التكامليّة (لبنان الصناعة 2025)** لمدة أربع سنوات (2016-2020)، حيث وضعت هذه الخطة للوزارة وللقطاع الصناعي ثلاث غايات عامّة وثمانية أهداف محدّدة وخمس وثلاثون نشاطاً لإنجازها. تركزت هذه الأنشطة على مؤشرات النجاح وتوزيع المسؤوليات لتنفيذها مع تحديد التكلفة إن وجدت.

من أجل إنجاز الخطة التنفيذية يتم العمل على تحويلها إلى **خطط تشغيلية سنوية** تعتبر خارطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية. أنجزت الخطة التشغيلية للسنة الأولى (حتى نهاية العام 2017) وأعدّ تقييم شامل لمراحل تنفيذها فوضعت الخطة التشغيلية الحالية على أساس هذا التقييم لمتابعة نشاطات عام 2018 وبدأ العمل بها اعتباراً من أوّل كانون الثاني 2018 على مدى أربعة فصول، على أن تترافق الرؤية التكامليّة على مستوى الوزارة مع سياسات صناعيّة تنمويّة وضعتها لتنفيذها على مستوى الحكومة ككلّ.

و من أهمّ السياسات الحكوميّة المقترحة من وزارة الصناعة:

- إعادة النظر بالإتفاقيّات التجاريّة القائمة والتركيز في الإتفاقيّات الجديدة على ما يؤمّن مصلحة الصّناعة الوطنيّة بالإستناد إلى مفاهيم التخصصيّة والتكامل الإنتاجي وتقسيم العمل داخل لبنان وفي علاقته التبادليّة مع الخارج.
- تبني سياسة الحماية الجمركيّة التي تحتاجها الصناعة في بداية نشأتها لتعرضها لضغوط المنتجات المستوردة المستفيدة من الدعم في بلد المنشأ أو إغراقها للسوق المحليّ للحماية من منافسة هذه المنتجات، من خلال قيام الحكومة بفرض رسوم جمركيّة على السلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحليّ وذلك لفترة مؤقتة ليُتاح للصناعة المحليّة الناشئة أن تكتسب الخبرة والإمكانيّات وتثبت وجودها وتخفّض التكلفة المتوسّطة فيها، فتصبح قادرة على منافسة السلع المستوردة. ويجب أن تُمنح هذه الحماية للصناعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبيّة ولكنها تحتاج للحماية لفترة مؤقتة.

- اعتماد سياسة القروض الحكوميّة عبر دعم المشروعات الصناعيّة الصغيرة والمتوسّطة وإعطاء هذه المشروعات قروضاً لدعم قدرتها على البحث والتطوير لتصبح قادرة على المنافسة في السّوق المحليّ ومن ثم التصدير بما يسهم في زيادة حجم الإستثمار في القطاع الصناعي والإنتاج الصناعي ونسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج القومي. ويلعب مصرف لبنان دوراً كبيراً في هذا المجال عبر برامجه الإقراضية الميسّرة الدّاعمة للقطاعات الإنتاجيّة وأهمّها الصناعة.
- اعتماد سياسة المشتريات الحكوميّة عبر تفضيل شراء الحكومة للمنتجات الوطنيّة بدلاً من المنتجات الأجنبيّة المستوردة والهدف من هذه السياسة تشجيع الصّناعة الوطنيّة وحمايتها من منافسة المنتجات الأجنبيّة.
- اعتماد سياسة إعفاء المؤسسات الصناعيّة من الضرائب الهادفة إلى تشجيع الإستثمارات الصناعيّة في لبنان حيث تتمتع المؤسسات الصناعيّة الجديدة الصغيرة والمتوسّطة بالإعفاء المؤقت من الضرائب.
- تحسين البيئة الصناعيّة عبر تخفيض تكلفة الطاقة والتصدير وتوفير التمويل اللازم بشروط ميسّرة لتشجيع الإستثمارات الصناعيّة وتحديث المصانع القائمة. فضلاً عن منع المنافسة الإغراقية التي تتعرّض لها الصّناعة الوطنيّة عبر فرض رسوم نوعيّة على بعض السّلع المستوردة، ورسوم تكافئية للطاقة على البضائع المستوردة والتي تحتاج صناعتها إلى استخدام طاقة مكثّفة والتي يوجد مثيلاً لها في لبنان. خصوصاً أنّ هذه الرّسوم لا تتعارض مع الإتفاقيات الموقّعة مع مبادئ منظمة التجارة العالميّة.
- توجيه المجتمع اللبناني، قانوناً وإعلاماً وإجراءات، لرفع نسبة استهلاكه من الإنتاج الوطني وثقته بمنتجاته نوعاً وكمّاً وجودةً والعمل على ربط الإستهلاك بالإنتماء الوطني.
- جذب الإستثمار المحليّ والأجنبي إلى القطاع الصناعي كمحرك أساسي لدعم عمليّة التصدير. فالإستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالميّة. كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وتخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة الإنتاجيّة، وإنشاء صناعات جديدة، وتحسين القدرة التنافسيّة للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدوليّة.
- تنظيم المناطق الصناعيّة القائمة، وتأمين مناطق صناعيّة جديدة ومستدامة في جميع المناطق اللبنانيّة بهدف:

- تطوير القطاع الصناعي وزيادة تنافسيّة المنتجات المحليّة لزيادة حجم الصادرات.
- جذب المستثمرين العرب والأجانب.
- مكافحة البطالة عبر خلق فرص عمل جديدة.

- تسهيل معالجة المياه المبتذلة من الصناعة واستخدامها في ريّ المزروعات والمحافظّة على مصادر المياه من خلال نظام إعادة التدوير، إضافةً إلى جمع ونقل المخلفات الخطرة من المدن الصناعيّة وفقاً للقوانين والمعايير الدوليّة.

ثالثاً: الصناعة والليرة

إنّ الإقتصاد اللبناني بحاجة لتحقيق نسبة نمو مرتفعة في مجموع الناتج المحليّ لتأمين حاجة المصرف المركزي من احتياطي العملات الأجنبيةّ لدفع ثمن البضائع والخدمات المستوردة من الخارج، والتي تعادل قيمتها 19.582 مليار دولار أمريكي بحسب أرقام سنة 2017 (الجمارك اللبنانيّة). ويستورد لبنان أكثر من 78.5% من حاجاته الإستهلاكيّة بالعملة الأجنبيةّ التي يحصل عليها من خلال تصدير منتجاته الصناعيّة التي تبلغ مايقارب 2.474 مليار دولار أمريكي بحسب أرقام سنة 2017 (وزارة الصناعة) وعبر التحويلات الماليّة والتدفّقات من اللبنانيين المغتربين بالعملات الأجنبيةّ والتي بلغت ما يقارب 8 مليار دولار أمريكي بحسب أرقام البنك الدولي سنة 2017 والودائع اللبنانيّة والأجنبيّة.

بناءً على ذلك، يؤدّي ازدهار القطاع الصناعي وارتفاع قيمة الصادرات الصناعيّة إلى نمو الناتج المحلي اللبناني وإلى تدفّق العملات الأجنبيةّ إلى المصرف المركزي ليعطيه القدرة على القيام بكل السياسات النقديّة الداعمة لليرة اللبنانيّة. وهكذا تتبلور لدينا صورة العلاقة التكاملية بين الصناعة والليرة اللبنانيّة، فعندما ينمو القطاع الصناعيّ وتزداد الصادرات الصناعيّة ويزداد الطلب على الليرة، تزيد القوة الشرائية للعملة اللبنانيّة وترتفع قيمتها نسبةً إلى العملات الأجنبيةّ وتجذب الإستثمارات الأجنبيةّ إلى القطاع الصناعي من جديد والعكس صحيح. ويعتمد الإستقرار النقدي على منظومة الحفاظ على سعر صرف الليرة اللبنانيّة بالنسبة للعملة الأجنبيةّ عبر الدور الفاعل لمصرف لبنان المركزي المتمثّل في التدخّل الوقائي في السوق المالي بائعاً أو شارباً للعملة الأجنبيةّ. ويرتكز هذا التدخّل على وجود احتياطٍ كافٍ من العملات الأجنبيةّ التي يحصل عليها لبنان من خلال صادرات المنتجات الصناعيّة اللبنانيّة كأحد المصادر الرئيسيّة للعملات الأجنبيةّ.

خاتمة

يجب أن تكون العلاقة التكاملية بين القطاع الصناعي والليرة اللبنانية حافزاً لنا كمستهلكين لبنانيين لدعم صناعتنا اللبنانية عبر رفع نسبة الإستهلاك المحلي للسلع الوطنية وبالتالي خفض الإعتماد على السلع المستوردة. كذلك يجب أن تكون هذه العلاقة بين الصناعة والليرة حافزاً للمسؤولين في الدولة للقيام بكل ما يلزم لدعم القطاع الصناعي اللبناني عبر تبني سياسات صناعية إنمائية حفاظاً على الصناعة الوطنية وحفاظاً على قيمة الليرة اللبنانية والإستقرار النقدي والتنمية المستدامة في أن.